

دعوة نحو عمل عاجل من أجل إنهاء التمييز الجندي في قوانين الجنسية: تُعارض الحكومات عهدها في المساواة الجندية

عقدت قيادات المجتمع المدني من كلاً من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا الاجتماع الدولي الأول للحملة العالمية من أجل حقوق متساوية في منح الجنسية في اسطنبول- تركيا، وذلك من 24 حتى 25 أبريل 2019. وتعد هذه الحملة كائتلاف ملتزم بتحقيق واقع تكون فيه قوانين الجنسية لكل دولة متساوية في التعامل مع مواطنيها بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي. ولذلك ندعو بالحاح للعمل بشكل عاجل نحو القضاء على التمييز الجندي في قوانين الجنسية. تأتي هذه الدعوة من قلب اعترافنا بالحق الغير قابل للمصادرة لكل فرد بمعاملة متساوية أمام القانون، وكذلك بالمدى الذي تؤثر فيه حقوق الجنسية على التمتع بحقوق مدنية و سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق.

قامت الحكومات حول العالم على مدار القرن المنصرم باتخاذ خطوات لإنهاء التمييز ضد النساء، وأصدرت غالبية الدول إصلاحات تدعم حقوق المواطنين رجالاً ونساء في منح جنسيتهم لأطفالهم وشركائهم على نحو متساوٍ. مع ذلك، حتى اليوم:

- تُنكر خمس وعشرون دولة حق النساء في منح جنسيتهن لأطفالهن بشكل متساوي مع الرجال
- تحتفظ حوالي خمسين دولة بأحكام تمييزية ضد النساء في قوانين الجنسية الخاصة بهم. على سبيل المثال، تمنع هذه الدول النساء من حق تمرير جنسيتهن لزوج أجنبي بخلاف الرجال، وكذلك تربط قدرة النساء على الحصول أو تغيير أو الحفاظ على مواطنتهن بحالتهن الاجتماعية.

ليس هناك أي تبرير للاحتفاظ بقوانين منح جنسية تمنع حصول الرجال والنساء على حقوق متساوية.

تنتهك هذه القوانين كلاً من الحق في المساواة والمساواة أمام القانون والحق في عدم التمييز بناءً على الجنس التي نص عليها القانون الدولي ومعظم دساتير البلدان. وتضم عدد من المعاهدات الدولية التي صادقت عليها معظم بلاد العالم أحكام قانون خاصة تضمن حقوق منح الجنسية بشكل لا يقوم بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي. من بين هذه المعاهدات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء ومعاهدة حقوق الأطفال والميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية. وبالإضافة لهذه الالتزامات قامت العديد من البلدان حول العالم بتقديم التزامات للقضاء على التمييز الجندي (وبالتالي التمييز الجندي في قوانين الجنسية) في لقاءات اقليمية عديدة مثل بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان حول حقوق النساء في أفريقيا، وكذلك الإعلان العربي حول الانتماء والهوية وإعلان حقوق الإنسان لدول جنوب شرق آسيا والإعلان الأمريكي حول الحقوق والواجبات وغيرها.

يؤدي الاستمرار في التمييز الجندي فيما يتعلق بحقوق منح الجنسية إلى انتهاكات حقوق انسان واسعة النطاق والمعاناة الغير ضرورية للنساء والرجال والأطفال المتأثرين بهذه القوانين التعسفية. من بين هذه الانتهاكات عدم القدرة على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والوظيفة والحرية في الحركة، والاجبار على الإقامة الدائمة في حدود البلد وتشتيت وحدة العائلة، كما تعد المسبب الأساسي لعدم المواطنة. وتستخف هذه القوانين في جوهرها بمساواة النساء في المجتمع والعائلة.

دعوة نحو عمل عاجل من أجل إنهاء التمييز الجندي في قوانين الجنسية: تُعارض الحكومات عهدها في المساواة الجندرية

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم تطويرها ومصادقتها عالمياً من كل بلاد العالم في 2015 في ظل غياب قوانين منح جنسية متساوية على أساس النوع الاجتماعي.

نص مؤتمر بكين للعمل (BPFA) المُنعقد في 1995 على أن "المساواة بين الرجال والنساء شرط أساسي لتحقيق أمن سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي وبيئي لكل الأفراد". وكما نقترح من الذكرى الخامس والعشرين لهذا المؤتمر نعيد تأكيدنا على ضرورة المساواة في قوانين الجنسية من أجل تحقيق التزامات دول مؤتمر بكين للعمل التي طال تأخرها.

بينما أقرت كل الحكومات بشكل نظري التزامهم بالمساواة الجندرية وتمكين النساء في محافل دولية عديدة، إلا أن النقص الحاد في العمل الفعلي على تعديل هذه القوانين التعسفية وتحقيق المساواة الجندرية يعارض بشكل كبير وفج هذه الالتزامات. لا تكفي الإجراءات الوقتية والجزئية، ويجب على الحكومات جميعها أن تضمن حصول أطفال النساء وأزواجهن على نفس الخدمات الاجتماعية وحقوق الإقامة التي تتمتع بها عائلات الرجال المواطنين.

ندعو جميع الحكومات التي لا تزال تمارس تمييز جندي في حقوق منح الجنسية بأن تصدر إصلاحات وتعديلات على القانون من دون أي تأجيل، وذلك من أجل دعم حقوق مواطنة وجنسية متساوية لجميع المواطنين رجالاً ونساءً. ونشجع كذلك الحكومات على العمل مع خبراء المجتمع المدني من أجل تحقيق وتنفيذ تعديلات القضاء على التمييز الجندي في قوانين الجنسية بشكل ناجح. الآن هو وقت العمل.

تتمسك أكثر من 75% من بلدان العالم بقوانين منح جنسية متساوية بين الرجال والنساء والآن الوقت لأن تصبح هذه النسبة 100%.